العرب
الثلاثاء 2021/11/02
السنة 44 العدد 12228

الجزائر تطلق قناة دولية لتسويق سياساتها

القناة أمام تحدي كسر نمطية الإعلام الحكومي

أظهرت انطلاقة قناة الجزائر الدولية "Al 24 news" أنها تحمل توجها دوليا وإقليميا لتسويق الرؤية الرسمية للبلاد والدفاع عن سياساتها. وتشير تصريحات المسؤولين عن القناة أنها في قلب صراع إعلامي مع وسائل إعلام الدول التي ازدادت معها وتيرة التوتر مؤخرا.

صابر بليدي
صحافي جزائري

القناة وقعت في فخ التقليد منذ انطلاقتها

الجزائر - أُطلقت رسميا قناة الجزائر الدولية "Al 24 news" التي تراهن عليها السلطات لتحسين صورتها في الخارج، في خطوة تجسد توجهها إلى التمكن من المعركة الإعلامية.

وتعتبر القناة الجديدة منصةَ تسوق للمواقف والخيارات الدبلوماسية الجزائرية، خاصة في ظل التحولات الأخيرة التي تخيم عليها حالة من الارتباك والتوجس بعد تفاقم التوتر مع كل من فرنسا والمغرب، ويبدو أن السلطة استشعرت متأخرة حاجة البلاد إلى ذراع إعلامية تتبنى أفكارها وتصوراتها المختلفة وتدافع عنها.

وأظهرت الإطلالة الأولى للقناة أنها تحمل توجها دوليا وإقليميا يهدف إلى الترويج للمواقف الدبلوماسية والرسمية للبلاد وتسويقها إلى الرأي العام الدولي، ووضع التطورات الإقليمية والعالمية في متناول الجمهور الجزائري وفق الرؤية التي تريدها.

وذكر مصدر مطلع لـ"العرب" أن السلطات المختصة سخرت إمكانيات مادية ولوجستية ضخمة من أجل ضمان انطلاقة قوية قادرة على منافسة الفضائيات العربية والدولية التي ظلت مهيمنة على الجمهور الجزائري طيلة العقود الماضية، وأن القناة ستكون مستقلة ماليا وتحريريا عن القنوات التلفزيونية الحكومية الأخرى.

وقال مدير القناة سليم أقار في الندوة الصحافية التي أعلن فيها عن الانطلاقة إن "AL 24 NEWS ستكون القناة الدولية الأولى في المنطقة المغاربية، وأنها استقطبت خيرة العاملين في القطاع الإعلامي الجزائري من أجل ضمان محتوى وشكل قادر على منافسة القنوات الفضائية الموجهة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

وأضاف أقار أن اختيار الذكرى الـ67 لاندلاع ثورة التحرير لإطلاق القناة "حمل رسالة رمزية ودلالية عن المغزى والغاية منها لتسويق الوجه المشرق لتضحيات وإنسانية الثورة الجزائرية من أجل افتكاك حرية الشعب والبلاد من أعتى قوة استعمارية" في إشارة إلى فرنسا.

ولف الغموض القناة المذكورة طيلة الأشهر الماضية بسبب اختلاف التصورات داخل دوائر القرار حول مهمة ورسالة القناة وآليات عملها، إلى أن استقر بها المقام إلى الهوية البصرية والتحريرية المعلن عنها مساء الأحد من قبل المسؤول الأول عن القناة.

وأفاد المصدر المطلع بأن "مشروع القناة تمت دراسته طيلة الأشهر الماضية، وكانت الفكرة في البداية بأن يتم إطلاقها في العاصمة البريطانية لندن، وتم إسناد المهمة التحضيرية إلى طاقم من الإعلاميين الجزائريين المهاجرين في عواصم غربية وعربية، غير أن الطرح لم يحظ بإجماع دوائر القرار السياسي آنذاك".

وأضاف المصدر بأن "القرار النهائي عاد في نهاية المطاف إلى رئيس الدولة عبدالمجيد تبون الذي أمر بتوطين القناة داخل التراب الجزائري"، كما تم تغيير الطاقم الإداري والتحضيري بفريق جديد قادم من مختلف المؤسسات الإعلامية المحلية الحكومية والخاصة بما فيها الصحف المكتوبة.

ولفت إلى أن الإدارة سخرت إمكانيات مادية ولوجستية لضمان الانطلاق الجيدة والجادة، وتم الحرص على استقدام الكفاءات في مختلف المجالات الفنية والتقنية والتحريرية، على اعتبار أن المحتوى سيركز على إبراز الجوانب المغيبة عن الرأي العام الدولي في ما يتعلق بالشأن الجزائري سواء كان سياسيا أو دبلوماسيا أو اقتصاديا.

لكن انطلاقة القناة أثارت انتقادات الشارع الجزائري الذي أعاب عليها منذ البداية شعار الهوية التجارية والبصرية، وذهب البعض إلى أن القناة هي تقليد لقناة "فرانس 24" الفرنسية والقناة الإسرائيلية "i 24news"وأن اللمسة الإبداعية غابت عن المشروع، بدليل أنه لم تطلق أي مسابقة ولو شكلية لاختيار شعار القناة.

وأعرب مدونون على شبكات التواصل الاجتماعي عن خشيتهم من أن تكون القناة نسخة أخرى عن القنوات التلفزيونية الرسمية التي تبقى عاجزة عن استقطاب الجمهور الجزائري بسبب الرؤية الأحادية الغالبة على محتوياتها الإعلامية والسياسية، فضلا عن غياب روح الإبداع ومجاراة المحتويات المستحوذة على اهتمامات الجمهور الجزائري.

ويظهر محتوى القناة الجديدة من أولى إطلالاتها التي بدأ بثها بداية نهار الاثنين، حيث تم استعراض صور لأمجاد الدبلوماسية الجزائرية، كحضور الرئيس الراحل هواري بومدين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأيضا ترؤس الرئيس السابق الراحل عبدالعزيز بوتفليقة لها، فضلا عن زيارة شخصيات عالمية إلى الجزائر على غرار الرئيس الكوبي الراحل فيدال كاسترو في سبعينات القرن الماضي، وكذلك المناضل العالمي نيلسون مانديلا.

سليم أقار

تاريخ إطلاق القناة يحمل رسالة رمزية ودلالية عن الغاية منها

وبحسب المدير العام للقناة سليم أقار فإن المشروع الإعلامي الجديد سيقدم محتوى بثلاث لغات يكون فيها الحيز الأكبر للغة العربية و35 في المئة للغة الفرنسية ونسبة متواضعة للغة الإنجليزية، غير أنه لا يستبعد رفع الحجم الإنجليزي تماشيا مع سياسة التخلص التدريجي من اللغة الفرنسية القائم في الجزائر خلال الأسابيع الأخيرة بسبب السجال الدبلوماسي والسياسي المتصاعد بين الجزائر وفرنسا.

وأكد أقار في تصريح للصحافيين أن "القناة ستفتح قريبا مكاتب لها في عدد من العواصم الأوروبية والعربية، على غرار تونس والقاهرة ودمشق، فضلا عن موسكو ومدريد ولندن"، وهو ما يعطي انطباعا أوليا بأن القناة ستكون متواجدة حيث تسمح الحكومة الجزائرية بالنشاط لقنوات تلفزيونية من تلك الدول.

ويبدو أن باريس غائبة حاليا عن أجندة المشروع الإعلامي الجديد رغم تواجد الملايين من الجالية الجزائرية في فرنسا، حيث يختصر البث الآن على القمر الصناعي نايلسات فقط، كما يبدو أمرا طبيعيا وفقا للحالة الراهنة للعلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وباريس، إذ حظرت الحكومة الجزائرية عمل قناة "فرانس 24" كما رفضت الترخيص مؤخرا لقناة "تي.أف 1" للقيام بإنتاج تحقيقات على أراضيها.

وأوضح أقار أن "AL 24 NEWS ستنطلق بشبكة برامجية بلغات ثلاث تتضمن نشرات إخبارية، وبرامج حوارية وثقافية وتغطيات ميدانية، ومتابعة مستمرة للتطورات الدولية".

ورغم أن القناة يبدو أنها تعمل على صناعة شخصية منفصلة عن القنوات الحكومية التابعة لتلفزيون الدولة، حيث اقتصر الحضور في حفل الافتتاح على بعض مسؤولي المؤسسات العمومية فقط وغاب المسؤولون الكبار في الحكومة، إلا أن التحدي الأكبر أمامها سيكون استقلالية المحتوى والاختلاف عما هو متداول في الإعلام المحلي وحضور التعاطي المتوازن تجاه القضايا المطروحة والمضمون المقدم للجمهور في الداخل والخارج.

وتمتلك الجزائر ثماني قنوات تلفزيونية هي القناة الأولى العامة وقناة إخبارية وقناة القرآن الكريم وقناتين باللغتين الفرنسية والأمازيغية، إلى جانب ثلاث قنوات أخرى متخصصة هي "المعرفة" و"الشبابية" و"الذاكرة".

شُطبت الطوارئ في مصر متى يُشطب المحررون من عقلية الطوارئ

القاهرة - لم يلتقط المحررون والقائمون على الإعلام في مصر على الفور المغزى الذي انطوى عليه إعلان رفع حالة الطوارئ، فلا الفضائيات ولا المواقع الإلكترونية التي تدور في فلك الحكومة خرجت على المألوف وحاولت الإيحاء بأنها على استعداد للعمل بحرية أكبر، ولا كذلك المشرفون عليها كشفوا عن رغبة في إعادة تدوير المنظومة دون طوارئ.

واتجهت الأنظار إلى وسائل الإعلام مترقبة أداءها بعد الخطوة التي اتخذها الرئيس عبدالفتاح السيسي في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي، برفع قانون الطوارئ، لكن رد فعل الإعلام المصري والقائمين عليه كمقياس لما هو قادم من توسيع في مساحة الحريات العامة، أظهر عدم وجود مؤشرات على انفراجة كبيرة الفترة المقبلة ولن تحدث تغيرات هيكلية في منظومة وسائل الإعلام التي اعتادت التكيف مع الطوارئ سنوات طويلة.

وظهرت مجموعة من المفارقات في الأيام الماضية تعزز ما يقوله بعض خبراء الإعلام من إن المشكلة ليست في القوانين المقيدة للحريات والتضييق الممنهج على وسائل الإعلام، بل في القائمين عليها من القيادات والمحررين.

وتلقى محرر بأحد المواقع الإلكترونية الخاصة في مصر بيانا من الجهة التي اعتاد أن يتلقى منها بياناته في بعض الملفات الحساسة، وانتبه إلى وجود خطأ لغوي فاضح فيه، من الطبيعي في هذه الحالة أن يقوم بتصحيحه تلقائيا، لكنه لم يجرؤ على القيام بهذا التصرف وعاد إلى رئيس التحرير الذي رأى ضرورة العودة لمخاطبة مصدر البيان (جهة أمنية) وسأل إذا كان ينشر الخبر كما هو، أي بالخطأ، أم يقوم بتصحيحه؟

ليس مهما الإجابة التي تلقاها، وليس مهما اسم الموقع أو رئيس التحرير أو حتى الجهة التي أرسلت البيان، لأن الدلالة الإعلامية التي يحملها الموقف معبرة عن حجم المأساة وتفوق كل ذلك، وهي أن رفع حالة الطوارئ لا يعني المزيد من المرونة أو حدوث تغيير في طريقة تفكير بعض المحررين والمسؤولين عن الإعلام في مصر.

ويدعم هذا الاستنتاج ما لاحظه الكثير من المتابعين، حيث أذاعت ونشرت غالبية إن لم يكن كل الصحف والمواقع الإلكترونية والفضائيات الحكومية والخاصة، تفاصيل تسريبات تتعلق بشتائم كالها قيادي إخواني (أحمد مطر) محسوب على جبهة إبراهيم منير القائم بأعمال مرشد الجماعة ضد القيادي محمود عزت الذي يحاكم حاليا في مصر بتهم عنف وإرهاب، ووصفه بزعيم "العصابة" التي كبدت الإخوان خسائر كبيرة السنوات الماضية، وهي قصة جديرة بالبحث عن خلفياتها السياسية.

وأشار خبراء في متابعة الحركات الإسلامية إلى أن الخبر مهم ويحتاج إلى متابعة وتحليل ورصد إعلامي يشخص الأزمة التي تعصف بالجماعة، لكن ما جرى أن البث الرقمي والفضائي والورقي جاء متشابها وبصياغة واحدة لم تتغير من صحيفة إلى أخرى أو من موقع إلى آخر، ولم يجرؤ محرر على تحرير الموضوع من بعض ألغازه، بما يعني أنه جاء من جهة واحدة لها صلاحيات الأمر والنهي.

وتلقت صحف ومواقع كثيرة، منها اليوم السابع وبوابة الأهرام والوطن والدستور والفجر والمصري اليوم، وفضائية إكسترا نيوز التي أذاعت التسجيل الصوتي، صيغة واحدة قامت ببثها بالصياغة ذاتها، وهي حالة تكررت في قضايا مختلفة، للدرجة التي تأتي في أحيان كثيرة عناوين بعض الصحف الرئيسية متشابهة في صياغتها.

ومن المؤكد أن الجهة الرسمية مصدر الخبر، أي جهة أمنية أو سياسية أو إعلامية، لن تغضب عندما يقوم المحرر بتحليل البيان وتطويره بما يخدم الهدف الذي وزع من أجله، لكن الخوف من عواقب فضيلة التفكير أدى إلى هذه النتيجة السلبية، والتي تحدث عنها أكثر من رئيس تحرير مع بعض المحررين في الغرف المغلقة على أنها تريحهم تماما، وفقا للمثل الشعبي الشائع "اربط الحمار في المكان الذي يريده صاحبه".

وكانت الأخبار التي انتشرت أخيرا على مواقع التواصل الاجتماعي حول إلقاء القبض على عدد من قيادات وزارة الصحة من قبل هيئة الرقابة الإدارية وإصابة وزيرة الصحة هالة زايد بأزمة نقلت بموجبها على الفور إلى المستشفى، اختبارا لطريقة تعامل وسائل الإعلام مع هذا النوع من الأحداث عقب رفع حالة الطوارئ.

وهي قصة من المفترض أنها مثيرة إعلاميا وتهم شريحة من الرأي العام، وما حدث أن سائل الإعلام الحكومية والخاصة تجاهلت الأمر وتجنبت الإشارة إليه من قريب أو بعيد إلى أن أصدرت النيابة العامة بيانا تم نشر محتواه بلا زيادة أو نقصان.

محمد سعد عبدالحفيظ

استمرار الأوضاع دون تغيير له علاقة بقناعات الحكومة

وسألت "العرب" أحد رؤساء التحرير، رفض ذكر اسمه، عن سبب عدم الاكتراث بهذا الموضوع، وكانت إجابته واضحة بأنه لم يتلق تعليمات بالنشر ولم يصل إليه بيان بالتفاصيل المسموح بنشرها في هذا النوع من القضايا، لذلك لا يجتهد من تلقاء نفسه ولن يسمح لمحرريه بالبحث عن جذور القضية لأن اجتهاده قد يعرضه لمحاسبة قاسية من بعض الجهات المنوط بها الإشراف على الإعلام.

من هنا يُطرح سؤال: شطبت الطوارئ رسميا فمتى يشطب المحررون من عقلية الطوارئ؟ وهي الأزمة التي تبحث عن حل لأن الكثير من هؤلاء المحررين ورؤساء التحرير، ارتاحوا لصيغة تلقي البيانات التي تؤكد ولاءهم للسلطة وتضمن استمرارهم في مواقعهم وعلى مقاعدهم الوثيرة.

وقال عضو مجلس نقابة الصحافيين محمد سعد عبدالحفيظ، إن قانون الطوارئ لم يرتبط مباشرة بالإعلام، وكانت هناك أجواء تضييق عامة انعكست على مناحي الحياة عبر قوانين وضعت قيودا على الممارسة الإعلامية، بالتالي فإلغاء الطوارئ لم يلغ الحالة العامة التي يتدخل فيها مجلس الإعلام والهيئات الإعلامية المختلفة في محتوى الصحف والمواقع الإلكترونية والفضائيات.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن استمرار الأوضاع دون تغيير له علاقة بقناعات الحكومة التي ما تزال لديها تخوفات من حرية التعبير، وثمة قوانين لابد من تعديلها أولا مثل قانون تنظيم الإعلام، وقوانين الإرهاب، وقوانين الإجراءات الجنائية التي تسمح بالحبس في قضايا النشر بما يتعارض مع الدستور المصري.

من الملاحظ أن هناك بوادر انفتاح ظهرت مؤخرا من خلال نشر بعض المقالات التي وجهت انتقادات للحكومة والوضع العام في مصر.

المحتوى محكوم من المنظومة القديمة وموجه إليها

مطالب أردنية بإنشاء مجلس شكاوى الإعلام لمحاربة الشائعات

عمان - طرح وزير الإعلام الأردني فيصل الشبول، مسألة تشكيل مجلس شكاوى الإعلام كجزء من الآلية التي ستعمل عليها الحكومة لتنظيم العمل الإعلامي، لمواجهة الإشاعات وخطاب الكراهية وانتهاك الخصوصية.

وقال الشبول إن الحصول على المعلومات هو السلاح الأقوى لمحاربة الإشاعات وتنظيم تدفق المعلومات على أن مجلس الشكاوى المقترح، سيكون جزءا من ضبط المشهد الإعلامي الداخلي.

وردد المسؤولون عن الإعلام في الأردن مرارا أن الإشاعات المنتشرة على الشبكات الاجتماعية تثير الرأي العام وتسببت بالإخلال بالأمن، لذلك تحتاج إلى ضبط ووقف التنمر والتحريض من نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي الذين يدّعون العمل الإعلامي لجذب عدد أكثر من المتابعين، وأن الإعلام المهني هو مفتاح الحل للحدّ من الإشاعات.

لكن دعوات المسؤولين لم تترجم إلى خطة عمل أو إلى توفير المعلومات لوسائل الإعلام للردّ على ما ينتشر على مواقع التواصل، وغالبا ما يكون الخيار الأسهل للحكومة منع النشر في القضايا المهمة.

فيصل الشبول

الحصول على المعلومات هو السلاح لمحاربة الإشاعات

وقدم الشبول الذي تسلم منصبه قبل أسابيع قليلة رؤيته للمجلس، مشيرا إلى أنه لن يكون حكوميا ويتكون من قانونيين وإعلاميين ذوي خبرة، بحيث يكون صاحب سلطة مستقلة للبت بالقضايا الإعلامية، وحل الشكاوى وديا بين طرفي الشكوى وحفظ الحقوق أو إحالة الشكوى إلى القضاء، وأن يتمتع المجلس بسلطة أخلاقية يخضع لها جميع العاملين في الإعلام.

وسبق أن تم الحديث عن إنشاء مجلس شكاوى الإعلام منذ سنوات، لكن تناقضت الآراء حوله وتوزعت بين أن يكون خاضعا لقانون خاص به وهو ما استبعدته الحكومة في ذلك الوقت أو الاحتكام لنظام خاص يكون تابعا لنقابة الصحافيين أو هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والتأكيد على ضرورة وجود مجلس يتولى تلقي الشكاوى الخاصة بأي تعدّ على الحريات الإعلامية من قبل أي طرف، أو الشكاوى حول الأضرار التي ألحقتها مؤسسات إعلامية أو العاملون فيها بالأفراد أو المجتمع، أو الشكاوى الخاصة بالمضمون الإعلامي غير الملائم.

ويطالب الوسط الصحافي في الأردن أن يكون إنشاء المجلس جزءا من استراتيجية جديدة للإعلام الأردني، تأخذ بعين الاعتبار ما تم إنجازه من الاستراتيجية السابقة والبناء عليها واستكمال ما لم يتم إنجازه، وعلى رأسه مجلس الشكاوى ومجلس التدريب وتنظيم الإعلام الحديث وإيجاد استراتيجية تؤطر عمله.

وتراجع الأردن خلال الفترة الأخيرة في مؤشرات تقييم وضع الحريات، فقد حصل على علامة 3.8 من 10 في مؤشر الديمقراطية لعام 2020، والموقع من قبل 118 من بين 167 دولة ببنها 164 دولة عضوا في الأمم المتحدة، وفق تقرير وحدة الاستخبارات في مجلة "إيكونومست".